Received: 29 /5/2024 Accepted: 3 /7 / 2024 Published: 10 / 7/ 2024

النظام الاسلامي وأثره في بناء الانظمة العالمية

م.م حيدر لؤي جبار
Haider.allami.93@uomustansiriyah.edu.iq
الجامعة المستنصرية /كلية التربية – قسم علوم القران والتربية الإسلامية
07704025671

الملخص:

يهدف البحث الى دراسة مفهوم النظام الاسلامي وبيان ماهيته وعلاقته في بناء الدولة الاسلامية وتثبيت أسسها وركائزها العامة الذي يسمو بها الى مرتبة العلو والرفعة وهو الاساس الذي ارسى دعائمه وثبت اركانه رسول رب العالمين محمداً الصادق الامين عليه افضل الصلاة واتم التسليم ، ومن ثم بيان الاثر الذي يضطلع به في بناء الانظمة الدولية العالمية من خلال تأثره المباشر في تلك الانظمة في سبيل أرساء مبادئ العدل والمساواة في تلك الانظمة للوصول بها الى تحقيق مراحل السلم المجتمعي في تلك الدول ، ولا يتم الوصول الى ذلك الهدف وهو تأسيس الدول التي تطبق مبادئ النظام الاسلامي وتوحيدها الا من خلال تفعيل مبدأ الاخوة العقدية ونبذ التطرف والخلاف والمذهبية القبلية والعصبية ، لان العقيدة هي اساس النظام الاسلامي وركيزته العامة.

الكلمات المفتاحية :النظام الاسلامي ، العقيدة ، الاثر، انظمة العلاقات الدولية

The Islamic system and its impact on building global systems

Asst.Lect. Haider Louay Jabbar
Haider.allami.93@uomustansiriyah.edu.iq
Al-Mustansiriya University / College of Education - Department of Qur'anic Sciences and Islamic Education
07704025671

Abstract

The research aims to study the concept of the Islamic system, explain its nature and its relationship to building the Islamic state, and establish its foundations and general pillars that elevate it to the level of height and nobility. It is the foundation whose foundations were laid and whose pillars were established by the Messenger of the Lord of the Worlds, Muhammad al-Sadiq, the Trustworthy, may the best of prayers and peace be upon him, and then explaining the impact that he has. Through it in building global international systems through its direct influence on those systems in order to establish the principles of justice and equality in those systems to lead them to achieving stages of societal peace in those countries, and that goal, which is the establishment of countries that apply the principles of the Islamic system and their unification, will not be reached except by By activating the principle of doctrinal brotherhood and rejecting extremism, disagreement, tribalism, and fanaticism, because faith is the foundation of the Islamic system and its general foundation.

Keywords: Islamic system, belief, influence, international relations systems

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين وافضل الصلاة وأتم التسليم على حبيب إله العالمين ابي القاسم المصطفى محمد وعلى أهل بيته الميامين وصحبه المنتجبين وبعد

لاشك أن الرؤية الاسلامية للحكم تنطلق من منطلقات وأسس معرفية قوامها الدستور الأعظم للمسلمين وهو القرآن الكريم، وما أثر عن النبي وأهل بيته وأصحابه من سيرة تبين قابلية الرؤية الاسلامية الصحيحة في إدارة الدولة ، وتنظيم شؤونها الداخلية والخارجية، ولا يخفى أن العقيدة الاسلامية لها الأثر الاكبر في ذلك، لأنَّها تمثل المؤشر الابرز الذي تعمل باتجاهه معظم الانظمة الاسلامية في إدارة شؤون بلدانها، من جوانب حياة مجتمعاتها كافة، فيكون اقتصادها مبنياً وفقاً للرؤية الاسلامية، وسياستها الخارجية أيضاً كذلك، فضلاً عن الانظمة والتشريعات التي تمس حياة افرادها، كالتعاملات التجارية، وقوانين الاحوال الشخصية، وغير ذلك.

لذلك فأن البُعد العقائدي يؤثر تأثيراً دينياً في وحدة الدول واستقرار أمنها، فيكون التعامل مع الدول ذات البعد الديني حتى وإن لم تكن ذات محور عقائدي، أشمل وأوسع من دول الإعتراف الواقعي، بغية إتمام الهوية وأستقطاب الدولة، ويؤثر سياسياً في الدول من خلال محاولة إنشاء نظام سياسي عالمي لإدارة الدولة وتنظيم شؤونها ، ويؤثر إقتصادياً من خلال السيطرة على مقدرات التبادلات التجارية وكذلك السيطرة على المناسبات الدينية وطرق تعاملاتها.

فبذلك ومن خلال تلك التأثيرات التي يؤسس لها البعد العقدي في حال السلم ، هو تأسيس دولة اسلامية تنظم أنظمتها السياسية والاقتصادية من خلال دستور الأمة ومصادر التشريع، وتكون بمثابة دولة واحدة لا تتحد مع باقي الدول لأنها حتى وإن تكوّنت منها،فأنها ترتبط عقائدياً معها .

والى ذلك فقد تلخص البحث في ثلاثة مباحث تمثل الاول منها في بيان ماهية النظام الاسلامي والأنظمة العالمية الدولية، والمبحث الثاني في بيان العلاقات الدولية واسسها وركائزها العامة وكان الثالث منه هو محور التطبيق الواقعي للرؤية الاسلامية المتمثلة في بناء الانظمة العالمية لتوحيد الدول بمحور الهوية العقدية الاسلامية ومن ثم الخاتمة التي تمثلت في بيان اهم ما تم الوصول اليه في بحثنا يعقبها نماذج من الملاحق التي تدل على وحدة الموقف العقائدي للدولة الاسلامية.

المبحث الاول

أنظمة الدولة العالمية

تعددت أنظمت ادارت الدول في العالم تبعا للتطور السياسي الحاصل نتيجة تأثير العولمة الحديثة فيها ، وكذلك تبعاً للبيئة الداخلية والخارجية للدولة، والواقع الافتراضي الذي يحتم العمل في نظام سياسي محدد ومتطور ، للحد من الهيمنة والهجمات الاستعمارية عامة والاستكبارية خاصة ولضمان سير الدولة و المحافظة على سلمها المجتمعي، لذلك نود في هذا المبحث تبيان أهم الانظمة القائمة في الوقت الحالي والمعمول بها في ادارة الدول والمتحكمة في علاقاتها الخارجية وعلى النحو الاتي:

المطلب الاول

مفهوم النظام الاسلامي

نبين في هذا المطلب مفهوم النظام الاسلامي من خلال تجزئته الى مكوناته التي تكون منها وكالاتي :

اولاً: النظام لغة : "نظم ينظم تنظيماً بمعنى: كثافة الشي وجمعه " (ابن فارس، 1996)، وفيه "نظمت اللؤلؤ : أي نظمتة وجمعته وألفته " (الجواهري، 2009، صفحة 1149)، بمعنى: جمع الشي جنباً الى جنب في مكان واحد .

حتى قيل: هو الذي لا تستقيم طريقته الا به (الفراهيدي، 2003، صفحة 238/4).

النظام اصطلاحاً : هو "مجموعة من الاسس والمبادئ المنتظمة بقواعد ونظريات محددة ومتنوعة لضمان حفظ مصالح العباد" (البدري، 2009، صفحة 16).

او هو : مجموعة النظريات التي تنظم المصالح من خلال سير التعامل في المجتمع (السهلاني، 2013، صفحة 29).

مجموعة من القواعد والسلوكيات التي تنظم سير التعامل بين الافراد فيما بينهم من جهة وبين الافراد والمجتمعات من جهة أخرى وكذلك ينظم سير التعامل فيما بين المجتمعات والدول للسيطرة على موارد القوانين التي تنظم سير الدول (مصطفوي، 2008، الصفحات 17-18) .

والى ذلك يكون مفهوم النظام هو مجموعة الاسس القواعد المختلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية وغيرها والتي تنظم سير التعامل بين المجتمعات لحفظ الضروريات وديمومتها لضمان العيش الكريم لهم بما يضمن حفظ مصالحهم الاجتماعية.

ثانياً : الاسلام لغة واصطلاحاً

الاسلام لغة : بمعنى الطاعة والتسليم والخضوع والانقياد لله تعالى في كل شيئ ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾(سورة يونس : اية 25) (ابن فارس، 1996، صفحة 465)

وايضا: بمعنى السلم والسلام والصلاح ومنه قوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٞ﴾ (سورة البقرة : اية 208) (الجواهري، 2009، صفحة 555)

وبذلك ومن خلال المعنى اللغوي لا يخرج معنى الاسلام عن الانقياد والخضوع التام لما اراده الله جل وعلا .

الاسلام اصطلاحاً: هو "الايمان المطلق والتسليم بكل ما جاء عن سيدنا محمد (ص) عن الله تعالى (البركتي، 2003، صفحة 27).

أو هو : أتباع ما ورد عن الله سبحانه وتعالى ورفض ما سواه من خلال الامر بالمعروف والنهي عن المنكر (عبد المنعم، 2002، صفحة 180) .

ويورد صاحب المفردات ان الاسلام في الشرع يأتي على ضربين (الأصفهاني، 2008، صفحة 423):

احدهما: دون الايمان ، وهو الاعتراف باللسان ، وبه يحقن الدم ، حصل معه الاعتقاد او لم يحصل، واياه قصد بقوله ﴿۞قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ ﴾ (سورة الحجرات : اية 14).

والثاني : فوق الايمان، وهو ان يكون مع الاعتراف اعتقاد بالقلب ، ووفاء بالفعل ، واستسلام لله تعالى في جميع قضى وقدر ، كما ذكر عن ابراهيم (ع) في قوله :﴿إِذۡ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسۡلِمۡۖ قَالَ أَسۡلَمۡتُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ (سورة البقرة : اية 131).

وعلى اساس من ذلك لا يختلف معنى الاسلام في الاصطلاح عما وضع له في اللغة وهو :بمعنى التسليم والخضوع والانقياد التام لله سبحانه تعالى والايمان بكل ماجاء عن النبي الاكرم محمد(ص).

ثالثا: النظام الاسلامي:

البحث عن السلطة في الاسلام تارة يكون بحثاً ثبوتياً في مقام البحث عن الاصل الحقيقي للنظام والمنبع الاخير للسلطة في الحياة السياسية وتارة يكون بحثاً أثباتياً في مقام أقامة الدليل على وجود السلطة في المجتمع والشرعية المستندة اليها في ممارستها لسلطتها (حاشوش، 2023، صفحة 75)، وهو بدوره ينقسم الى عدة اقسام وانواع وفقاً لمعايير متنوعة منها مذهبي ومنها تاريخي وغيرها ولكن عموماً يختلف النظام الاسلامي عن غيره من الانظمة لانه يستمد سلطته وشرعيته من مصدر التشريع الاسلامي ومطيقه ومبلغه رسول رب العالمين محمداً (صل الله عليه وعلى اله وسلم) وبالتالي يكون

مصدر شرعيته الله سبحانه وتعالى ، والى ذلك فأنه يحضى بمشروعية شعبية تكون بمثابة القاعدة القانونية والدستورية الى مصدريته ، وهو بذلك يختلف عن الانظمة الثيوقراطية في تجربتها التاريخية وأصولها الفكرية وكذلك عن الانظمة السلطانية الاسلامية لان كلاهما يفتقد المشروعية الشعبية بالرغم من أنهما يزعمان بأن مصدر شرعيتهما هو الله سبحانه وتعالى. (المؤمن، 2004، صفحة 26).

المطلب الثاني

مفهوم النظام الاسلامي السياسي

نبين في هذا المطلب مفهوم النظام الاسلامي السياسي الحدي والذي ينظم طرق التعامل الاجتماعي بين الافراد من جهة والمجتمعات والدول من جهة أخرى ، وعلى النحو الاتي:

يذكر الدكتور والمفكر الاسلامي علي المؤمن ان الانظمة الموجودة حالياً يمكن ان تقسّم الى أربعة أقسام (المؤمن، 2004، الصفحات 19-21):

حاول علماء السياسة والقانون التفريق بين مفهومين مختلفين للنظام السياسي لهما مصطلحان خاصان في الادبيات السياسية الغربية .

أحدهما: (Regime) ويراد به مضمون السلطة ومذهبها السياسي ، ومثاله الانظمة الديمقراطية ، الثيوقراطية، الشمولية، الديكتاتورية ، الاسلامية وغيرها، وجمعه بالعربية أنظمة .

والاخر: (System) ويراد به أسلوب ممارسة السلطة او شكل الحكم ، ومثاله : النظم الرئاسية ، البرلمانية ، القيادية ، أنظمة الجزب الواحد والجمعية ، وغيرهما ، وجمعه نظم ، وذلك للتفريق بينه وبين الانظمة من حيث المدلول .

وقد تطلق لفظة على مجموعة النظم الداخلية في حركة الدول ، كالنظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي والنظام التعليمي وغيرها ، وتجدر الاشارة الى ان هذا التفريق لا يعبر عن حقيقة علمية بقدر ما هو ضرورة لغوية .

والوقوف على الحقائق التي يتضمنها مفهوم النظام السياسي كمصطلح تناوله علوم السياسة والقانون والاجتماع السياسي وتقسيم الانظمة السياسية وخصائصها ، سيساعد على تحديد الموضوعات التي يمكن من خلالها فهم الاطر القانونية للنظام للنظام الاسلامي وقواعده الفكرية والمؤسسات والقوى الداخلة فيه .

ان النظام السياسي لأي دولة يحدده هيكل نظام الحكم والمؤسسات العاملة فيه وطريقة اداره السلطة اضافة الى غايات النظام واهدافه والتي تتدخل بوصفها القواعد الفكرية التي يقوم عليها النظام في صياغه شكل النظام واليات عمله واجهزته ويعطي علماء السياسة والقانون تعريفات مختلفة في صياغتها وبعض مضامينها للنظام السياسي على انهم يتفقون على الخطوط العامة له ولعل تعريف الدكتور ثروه بدوي يجمع هذه الخطوط اذ يقول ان النظام السياسي هو مجموعه من القواعد والاجهزة المتناسقة المترابطة فيما بينها تبين نظام الحكم ووسائل وممارسه السلطة واهدافها وطبيعتها ومركز الفرد منه ضماناتها وقبلها كما تحدد عناصر القوى المختلفة التي تسيطر على المجتمع وكيفيه تفاعل بعضها مع بعض والدور الذي تقوم به اي ان مدلول النظام السياسي اوسع من الابعاد القانونية لنظام الحكم لان موضوعه اكثر اتساعا من الموضوعات التي يدرسها القانون الدستوري الذي ترتكز الدراسة فيه على نظام الحكم في الدوله اي بمعنى شكل الدولة شكل الحكومة ومؤسساتها الدستورية من الناحية القانونية المجردة وعلى مستوى النظام السياسي الاسلامي تبقى هذه القضية مدار بحث ونقاش فهل يحدد هذا النظام شكل الدولة وشكل الحكومة ام ان الموضوعين منفصلين ويعود اصل هذا النقاش الى تداخل مفاهيم الدولة والحكومة والنظام السياسي في الفقه السياسي الاسلامي في حين تتمايز هذه المفاهيم في الانظمة السياسية والحكومية الاخرى وهو التداخل نفسه بين مفاهيم المجتمع المدني والمجتمع الديني والمجتمع السياسي اي بين مجتمع الدولة والمجتمع الاهلي والمؤسسة الدينية في الاجتماع السياسي الاسلامي في حين تتمايز في اتجاهات الاجتماع السياسي

الاخرى واكاد يكون بعضها منفصلا عن بعض ومن خلال ذلك يكون لمداليل النظام السياسي الاسلامي ما يميزها عن مجمل اتجاهات الفكر السياسي الوضعي وذلك هو مورد النظام الاسلامي السياسي.

والى ذلك نجد مثلا ان شكل بعض الدول الاتحادية او موحد وشكل بعض الحكومات ملكي او جمهوري ولكنها جميعا تنتمي الى نظام سياسي واحد كما هو الحال في بريطانيا دوله اتحاديه ذات حكم ملكي ونظام برلماني وفرنسا كدوله موحده ذات حكم جمهوري ونظام رئاسي والمانيا هي دوله اتحاديه ذات حكم جمهوري ونظام برلماني وفي وقت تنتمي الانظمه السياسية في جميع هذه الدول الى الديمقراطيات التقليدية وبذلك فان النظام السياسي لمعظم الدول لا يحدده شكل هذه الدول او شكل حكوماتها ولا العكس ايضا وانما يحددها المذهب السياسي الذي يتبناه نظام الحكم

ويذكر الشيخ المحقق جعفر السبحاني ان أنظمة الدول العالمية مختلفة ومتنوعة بعدة أنواع وما تعارف منها هو (السبحاني، 2009، صفحة 48/2):

1: الانظمة الملوكية:

2- نظام الحكومة الأشرافية:

3- حكومة الأغنياء (حكومة الإستئثار) :

4- النمط الديمقراطي أو النظام الديمقراطي:

وهذا ما بينه علمائنا من الانظمة القائمة حالياً في دول العالم ولعل أشهرها هو (شريف، 1991، صفحة 11):

أولاً: النظام الملكي: وهو ما يعرف بنظام الوراثة والذي ينتقل فيه الحكم من حاكم لاخر عن طريق صلة القرابة فيما بينهم ويؤدي الى مفهوم العوائل الملكية والتي تقر بأن مورد السلطة لا يخرج من غير هذه العائلة.

ثانياً: النظام الجمهوري: وهو ما يعرف بنظام الانتخابات والذي يكون فيه الشعب هو المسؤول عن اختيار الحاكم وهو صاحب الشرعية في التنصيب ولا مجال فيه للوراثة والقربة والعائلة وأنما يكون مدار الانتخاب فيه والمعيار الاساسي هو الترشيح للانتخاب، وعلى حسب القانون والدستور الذي يحدده البلد.

ويكون الرئيس المنتخب هو صاحب الشرعية والسلطات الثلاث فيه التشريعية والتنفيذية والقضائية ويحدد من يرأس أو يدير تلك السلطات . (البدري، 2009، صفحة 19).

المبحث الثاني

علاقة النظام الاسلامي بالانظمة الواقعية

تتمخض علاقه النظام الاسلامي بالانظمة الواقعية الاخرى من خلال الاسس التي يستند اليها النظام الاسلامي وكذلك الاسس التي تستند اليها الانظمة الواقعية الاخرى وتؤثر موارد التطبيق في مختلف الانظمة على محدودية التطبيق على ارض الواقع فمثلا لا يمكن تطبيق النظام الاسلامي على دوله لا تدين بدين الاسلامي وكذلك لا يمكن تطبيق النظام الغربي او الانظمة الثيوقراطية او الغربية على على الدول ذات الطبيعة الاسلامية الموحدة العقائدية لان بيئة النظام تكون مختلفة وعلى هذا الاساس يكون النظام عباره عن فكره استراتيجية محدده تحدد سير وسلوك الدول وعليه يمكن تطبيق النظام الاسلامي بعد نشر ثقافته الواقعية ونشر دينه الاسلامي فبلا دين اسلامي لا يكون هنالك نظام اسلامي اساسا ويدور هذا المبحث حول بيان تأثير النظام الاسلامي بأنظمة الدول الاخرى من حيث بيان مورد الالتقاء فيما بينهما من خلال العلاقات الدولية المتبادلة بين الانظمة وقابلية النظام الاسلامي في مواكبة الاستحداثات المتغيرة في أسس الانظمة العالمية ومتغيراتها المستمرة تبعاً للواقع الافتراضي المتأثر بالمصالح السياسية أو الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من المتغيرات المادية ، وعلى اساس من ذلك وبعد أن بينا فيما سبق مفاهيم الانظمة الدولية المتعددة نبين في هذا المبحث بيان مفهوم

العلاقات الدولية التي هي الاساس المتغير والمسيطر على الانظمة وكذلك مفهوم الدولة المطبقة لتلك الانظمة، مع اسس النظام الاسلامي وقابلية تطبيقها وكالاتي:

المطلب الاول

مفهوم العلاقات الدولية

تكون مفهوم العلاقات الدولية من مفردتين وهما العلاقات والدولة ولا يسعنا الا ان نفصل تلك المفردات من خلال تبيانها كلاً على حدة بصورة منفصلة مع بيانها مجتمعاً كمركب اضافي تكونت منها اللفظة وكالاتي:

1: العلاقة لغة وأصطلاحاً:

أ- العلاقة لغة :

"من عَلَق، العين واللام والقاف ليس أصلٌ كبير صحيح يرجع الى معنى واحد، وهو أن يُناط الشيَّء بالشيء العالي ثُم يتّسع الكلام فيه، والمرجع كله إلى المعنى الذي مرّ ذكره" (ابن فارس، 1996، صفحة 601). ومنه التشبث بالشيء، والحب اللازم للقلب (الفيروزآبادى، 2005، الصفحات 839-840) (الأصفهاني، 2008، صفحة 356)، والمحبة والصداقة ونحوها (مجمع اللغة العربية، 2011، صفحة 622/2).

ب-العلاقة اصطلاحاً:

العلاقة في مورد الاصطلاح لها مدلولات كثيرة وتناط بحسب ما ترتبط به كعلاقة المحبة وعلاقة الكره وعلاقة الصداقة ونحوها مما لها أثر في المحسوسات عامة (الجرجاني، 1983، صفحة 251)

او هي : مجموعة السلوكيات والتصرفات المتبادلة بين دولة وغيرها من الدول والجماعات على وفق أحكام الشرع (البهي و المصري ، 2013، صفحة 11).

فالعلاقة بمفهومها العام هي تمثل الربط بين الافراد في جميع تفاصيل حياتهم الاجتماعية أو السياسية وغيرها من المجالات المتعلقة بها التعليمية والتجارية والصناعية وغيرها. (مرسي، 1986، صفحة 11).

2. الدولة لغة وأصطلاحاً:

أ- الدولة لغة:

"الدال واللام والواو" أصلان: أحدهما يدل على تحول شيء من مكان الى مكان آخر والثاني يدل على ضعف وأسترخاء" (ابن فارس، 1996، صفحة 351)

او هي : "ان الدولة في الحرب ان تدال أحدى الفئتين على الأخرى قال: كانت لنا عليهم الدولة والجمع الدول، والدوُلة- بالضم- صار الفيء دولة بينهم يتداولونه أي أسم الشيء الذي يتداول به بعينه" (الجواهري، 2009، صفحة 394).

وقيل: "الدولة في المال وفي الحرب والجاه وهي أسم الشيء الذي يتداول بعينه قوله تعالى: ﴿كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡۚ﴾ (سورة الحشر: آية 7)، وتداول القوم كذا أي: تناولوه من حيث الدولة" (ابن منظور، 1999، صفحة 252/11)

فالدولة هي العُقبة في المال والحرب سواء وقيل: الدوُلة – بالضم- في المال، والدَولة – بالفتح- في الحب، وقيل هما سواء فيهما يضمان ويفتحان فبالضم بالاخرة وبالفتح في الدنيا والجمع دُول ودَول (الأصفهاني، 2008، صفحة 322)

ب- الدولة أصطلاحاً:

هي "عبارة عن حدود جغرافية تجمع افراد فيما بينهم داخل مجتمعات متعددة بمبادى وقوانين موحدة " (العلوي، 2014، صفحة 39)، او هي "النظام الذي يحدد سير العلاقات الاجتماعية من خلال تقنين القوانين التي تهدف الى حماية السلم المجتمعي ولها أركان هي: الشعب والأرض والسيادة والاعتراف الدولي" (عبد الكافي، 2006، صفحة 206)، عبارة عن أفراد مجتمعين يحدهم نظام واحد" (بدوي، 2004، صفحة 139)،أو هي عبارة عن مجموعة القوانين التي تنظم

العلاقات الداخلية والخارجية في حدود معينة (كرم، 1987، صفحة 231) عبارة عن حدود جغرافية معينة يسكنها مجموعة من الافراد (شريف، 1991، صفحة 9)

3: العلاقات الدولية: هي "مجموعة الاسس و القواعد والمبادئ التي تنظم العلاقات والصلات بين المجتمعات والدول الاسلامية وبين غيرها من الدول والجماعات والافراد من غير المسلمين في حالات مختلفة من السلم والحرب والعهد" (السوسرة، 2005، صفحة 13).

وبتعريف اخر " القوانين التي تلزم الدول من الاخذ بها لضمان سريان علاقاتها مع باقي الدول" (زيدان، 1982، صفحة 16)

أو "عبارة عن ظواهر التبادلات السياسية وغير السياسة من الاجتماعية وغيرها والتي تحدث مع باقي الدول " (توفيق، 2017، صفحة 14)

وكذلك هي القوانين التي يقوم بها المفوضون من قبل الشعب وعل حسب النظم السياسية والتي تكون مسؤولة عن ضمان الامن وتحقيق السلم المجتمعي (عبيد، 2021، الصفحات 42-43)

المطلب الثاني

اسس النظام الاسلامي العامة وركائزه

نبين في هذا المطلب الاسس العامة التي من خلالها يؤثر النظام الاسلامي بالانظمة الاخرى والتي يرتكز عليها في ادارة علاقاته الدولية ، لان كل نظام موجود في الكون لابد ان يستند الى ركائز مهمة تضمن بقائه وديمومته ، وسلامة افراد مجتمعه ودولته، وتؤثر في غيره، والى ذلك فأن النظام الاسلامي يستند الى مبناه العقدي لارساء دعائم العدل والمساواة لتوحيد الدول في أمة واحدة متحدة ضد أنضمة الاستكبار العالمي ومخططاته :

الركيزة الاولى : العقيدة

ان المجتمع الذي يرفع شعار الإيمان ويرتبط برباطه، ويشتد بالتوحيد، هو بلا شك مجتمع مبصر لما حوله، وتكون عقيدته هي مدار توجهاته وهي محور حياته ومحكها وثبات دوامها.

ولعل من أهم مرتكزات البناء الفطري السليم هو موائمته للفطرة الانسانية ، ولأجل ترسيخ دين الفطرة للانسان لا بد من أصلاح الحياة الانسانية وتهذيبها وأن يعاد تكوينه من الداخل ليكون متناسباً ومنسجماً مع فطرته وأهدافه العليا وواقعه (كاظم و حسين، 2023، صفحة 58)

ودائما ماتشدد أصل الفطرة السليمة من خلال نظام التربية في الاسلام على الاخلاق ، والتي تكون على الاساسين الفردي والجماعي ، وفي كلتا الحالتين يكون أحدهما مكملاً للاخر ، فالاخلاق هي عامل مهم وأداة لتوجيه و نضوج الفرد محاولة للوصول الى الكمال ، اما المستوى الجماعي وهو يكون مكملاً للمستوى الفردي في التعايش والتفاهم الاجتماعي (حامد و عاصي، 2022، صفحة 74)

وينطلق مورد الفطرة السليمة العقدية من النشأة في بذرات الطفولة الاولى ، لان مرحلة الطفولة من اهم مراحل النمو ففيها يتم بناء شخصية الفرد فأذا كان هذا الاساس غير سليم فأن الفرد بالتالي يعاني من أنفعالات وسوء الخلق ، أما اذا كان الاساس سليم سوف ينمو الطفل في أحسن وأفضل شكل في التربية ، وتعد التربية الاسلامية منهجاً شاملاً متكاملاً في تربية الطفل وتنمية شخصيته من النواحي الجسمية والعقلية (حسن، 2018، صفحة 830)

وهذا كله لا يكون الا من خلال مورد العودة الى الفطرة الاساسية التي فطر الله سبحانه وتعالى الناس عليها والى العهد والميثاق الذي واثقنا به في عالم ما قبل الدنيا ، والذي يذكرنا دائما القرآن الكريم فيه في آيات بينات محكمات متشابهات في مواطن عدة منها : قوله تعالى:﴿۞شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا

وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ كَبُرَ عَلَى ٱلۡمُشۡرِكِينَ مَا تَدۡعُوهُمۡ إِلَيۡهِۚ ٱللَّهُ يَجۡتَبِيٓ إِلَيۡهِ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِيٓ إِلَيۡهِ مَن يُنِيبُ١٣﴾ (سورة الشورى: آية 13). وقوله تعالى مخاطباً اهل الكتاب:﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ أَلَّا نَعۡبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشۡرِكَ بِهِۦ شَيۡـٔٗا وَلَا يَتَّخِذَ بَعۡضُنَا بَعۡضًا أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِۚ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقُولُواْ ٱشۡهَدُواْ بِأَنَّا مُسۡلِمُونَ٦٤﴾ (سورة آل عمران: آية 64).

مهما كان الاختلاف بين جميع البشر في الوانهم وأشكالهم وصفاتهم وحتى الانظمة التي تحكمهم لانهم من أصلاً واحداً وشريعة واحدة

وتربطهم رابطة واحدة هي الايمان بالله تعالى (رضا، 1898، صفحة 321/2).

لذا فان الفطرة السليمة التي تنبثق منها العقيدة الاسلامية هي أقدي الروابط التي توحد المسلمين فيما بينهم. (البنا، 1984، صفحة 141)

لان الدعوة الى الله سبحانه وتعالى هي مسلمات العودة الى الاصل العقائدي السليم ومحور هذه الدعوة جعل الإنسان خاضعاً لله سبحانه خالق الوجود وحده وإعادة جميع القيم الأخرى الى موقعها الذي تستحقه بين مجموع قيم الحياة والوجود، (المبارك، 1989، صفحة 137).

والعقيدة ليست مجموعة من النظريات التي تحتمل الرفض والقبول بل أنها مجموعة القيم الاساسية التي تنظم سريان التعامل فيما بين الافراد (الصافي، 1996، صفحة 53).

يقول السيد الشهيد محمد باقر الصدر: ان المدلولات السياسية في التركيب العقائدي الذي تؤمن به الدولة الاسلامية تقوم بإستئصال جميع علاقات الإستغلال التي تسود المجتمعات الجاهلية وتحرير الإنسان من استغلال اخيه في كل مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والفكرية، وهي بذلك توفر للمجتمع طاقتان للبناء: أحدها طاقة الإنسان المستغَل الذي تم تحريره ، لأن طاقته كانت تهدر لحساب المصالح الشخصية للآخرين ، ووقوداً لعملية التكاثر في الأموال وزينة الحياة الدنيا، بينما هي بعد التحرير طاقة بناءة لخير الجماعة البشرية.

والأخرى: طاقة الإنسان المستَغِل الذي كان يبدّد إمكاناته في تشديد قبضته على مستغليه بينما تعود هذه الإمكانات بعد التحرير الى وضعها الطبيعي وتتحول الى إمكانات بناء وعمل (الصدر، الاسلام يقود الحياة، 2010، صفحة 174) وان الدولة الاسلامية التي تؤمن بالعقيدة سوف تعمل على نشر العدل والمساواة والحريات وكل ما يحقق إنسانية المجتمع وتكامله، أما الدولة التي لا تؤمن بالعقيدة وتجعل لها آلهة مزيفة، فأن الظلم والضغط وكبت الحريات وسلب الحقوق في الحكم والمال والفكر والكرامة سوف يزداد مما يؤدي الى ظهور اتجاهات نفسية ذهنية متنافرة ومتناحرة تستوعب المجتمع كه مما يفقده وحدته وإرادته (الصدر، 2013، صفحة 70).

الركيزة الثانية : العدل والمساواة

ان الفطرة السليمة التي تكون اساسا العقيدة الاسلامية التي ينبثق منها النظام الاسلامي والذي يكون هو المنظم الاساسي العلاقات الناس فيما بينهم كعلاقه الفرد باخيه المسلم وعلاقه الفرد والمجتمعة وعلاقه الفرد بطبيعته والتي تكون تلك العلاقات معطره باطر اخلاقية قانونيه اسلامية يكون منبعها الدستور الاسلامي مصدر التشريع الالهي الذي يكون قوامه القران وعماده الاسلام ومطبقه رسول رب العالمين محمدا(صل الله عليه واله وسلم) الصادق الامين مبلغ الرسالة ومؤدي الامانة مؤسس النظام الاسلامي ودولته الاسلامية والذي كان خير مصداق لبناء علاقات اجتماعيه تقوم على مبدا العداله والمساواه بين الناس والذي لا يفرق بين عربي وفارسي واعجمي ولا يفرق بين اي احد من الناس لان المعيار الاساسي الذي يمكن ان يبرز فيه الانسان ويفترق به عن غيره هو التقوى وهذه التقوى لا يمكن ان تنطلق الا من خلال الفطرة السليمة وعلى اساس من ذلك يمكننا ان نقول ان الاساس الذي تستند اليه ركيزة العدل والمساواة بين الناس هي تنطلق من

مورد العقيدة الاسلامية المنبثقة من الفطرة السليمة وذلك الانبثاق هو ما يحدد الصلات الاجتماعية فيما بين الافراد ويحتم على الانظمة السياسية الاسلامية التي تدير الدولة وشؤونها من تحديد موارد العلاقات الداخلية والخارجية لها فالنظام الاسلامي هو المتحكم والمسيطر على علاقات الدولة فيما بينها وفيما بين غيرها من الدول فعندما تكون تلك العلاقة قائمه على اساس العدل والمساواة تمحي كل موارد الطمع والاستغلال والجشع والاستكبار العالمي وتمحي كل موارد الاستضعاف للشعوب الضعيفة ، لذلك أكد الاسلام في رؤيته على إرساء مبدأ العدل والمساواة في علاقاته، لان ذلك منطلق من النفس الانسانية ، (مهدي، 2023، صفحة 8)، فركيزة الاسلام ونظامه هي العدالة والمساواة في علاقاته ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ٨﴾ (سورة المائدة: آية 8).

وهذا هو الميثاق الذي واثق الله سبحانه تعالى عليه الناس هو التعامل بالعدل والمساواة ،العدل المطلق الذي لا يميل ميزانه مع المودة الشنآن، ولا يتأثر بالقرابة او المصلحة او الهوى بأي حال من الأحوال، العدل المطلق المنبثق من القيام لله وحده، حين ينادي المؤمنين به ان يقوموا لله في هذا الأمر وان يتعاملوا معه مجردين من كل اعتبار. (سيد قطب، 2004، صفحة 852/34)

وهذا ما أكده السيد الشهيد محمد باقر الصدر في قوله: التركيب العقائدي للدولة الاسلامية يقوم على أساس الإيمان بالله وصفاته ويجعل من الله هدفاً للمسيرة وغاية للتحرك الحضاري الصالح على الأرض، وهو التركيب العقائدي الوحيد الذي يمد الحركة الحضارية بوقود لا ينفد، وهذا دور الدولة الاسلامية لتضع الله سبحانه هدفاً للمسيرة الانسانية وتطرح صفات الله وأخلاقه، كمعالم لهذا الهدف الكبير، فالعدل والعلم والقدرة والقوة والرحمة والجود تشكل بدورها هدف المسيرة للجماعة البشرية الصالحة (الصدر، 2010، الصفحات 168-169)

ويبقى مورد تطبيق العدل قائما مهما بعد المسير ، قوله تعالى:﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدۡحٗا فَمُلَٰقِيهِ٦﴾ (سورة الأنشقاق: آية 6). وقوله تعالى:﴿۞إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ٩٠﴾ (سورة النحل: آية 90). لا ان العدل هو سر بقاء الكون،وبدونه لطغى الطمع والجشع والاستغلال في قلوب الناس وأفئدتهم (قراءتي، 2013، صفحة 552/4).

والى ذلك فان لا يمكن ان ينحصر عمل الحكومة ونظامها الاجتماعي بالسيطرة على مقدرات الشعب وخيراته فلابد ان تنطلق من ارسال مبدا العد والمساواة بين افراده وتنظيم علاقاته الداخلية والخارجية وهذا من اسمى الوظائف التي يمكن ان تسير بها الدولة في ظل نظام اسلامي قادر على اداره سياستها الداخلية والخارجية وكذلك رفع مستوى الوعي الثقافي والاجتماعي بين افرادها من خلال عدم بخس الحقوق والتسلط على الواجبات وكذلك من خلال تفعيل مبدا الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في النظام الاجتماعي الذي ترتكز اليه الدولة (زنجاني، 2010، صفحة 312).

الخاتمة

1: ينبثق النظام الاسلامي من مصدر التشريعي الالهي القران الكريم فهو عمده الملة وينبوع الشريعه كتاب الله المعجز المنزل على رسوله الامين الصادق الامين محمدا صلى الله عليه واله وسلم مبينه ومفسره ومطبقه ، وان الدوله التي تستند في علاقاتها على النظام الاسلامي تكون دوله ذات بعد ديني عقائدي يضمن لها سلامه جودها ووجودها.

2: ان النظام الاسلامي يرتكز في علاقاته على تحقيق مستويين ومبدئين الى هما مبدا العقيدة ومبدا العدالة والمساواة فيبني على ذلك علاقاته الداخلية وعلاقاته الخارجية فيتعامل مع افراده داخل دولته ومجتمعه من اساسه العقائد الاسلامي الذي يحتم عليه ان يتعامل مع جميع الافراد وفق مبدا العدالة والمساواة وكذلك يبني علاقاته الداخلية واما العلاقات الخارجية فانه يعترف بالاعتراف الواقعي في وحده الدول المرسومه بحدود جغرافية مصطنعة حديثه حيث يتعامل معها بالانطلاق من بعده العقائد كذلك لضمان سلامته ولتحقيق سلمه المجتمعي.

3: تعددت واختلفت انظمه اداره الدول تبعا للسياسه الداخليه التي يمكن ان تسير على وفقها الدوله وكذلك على اثر بيئتها الخارجيه ومحيطها الاقليمي والواقع الافتراضي الذي يحتم عليها السير بنظام موحد او قد يكون نظام مختلف عما يجاورها من الدول وفي كل تلك الاحوال لابد ان يكون النظام منبثق من الرؤيه الاسلاميه التي تبنى الدول من خلالها لانه يثبت ضمان بقائها وديمومتها واستمرارها اما ان كانت الدوله لا تؤمن بتطبيق النظام الاسلامي فهي زائله وستزول مهما على شانها ومهما طال امدها لانها دوله مبنيه على اساس الاستكبار والاستعمار واستغلال موارد الشعوب.

4: تظن الكثير من المجتمعات من النظام الاسلامي غير قادر على اداره النظام السياسي داخل البلاد وان السياسه هي منفصله وبعيده كل البعد عن النظام الاسلامي او عن موارد الاسلام ومصادره التشريعية لكن من الثابت ومن المسلمات في العقيده الاسلاميه ان السياسه ما هي الا جزءا يسير وبسيط ولا يتجزأ من النظام الاسلامي وخير مصداق لذلك دوله رسول الله التي اسسها وهو الحاكم الشرعي لها وقاضيها وصاحب سلطاتها وكذلك ان النظام الاسلامي يحكم فقد اطرق قانونيه الشرعيه التي اقرها القران الكريم وطبقها رسوله الامين والتي تنظم العلاقات الاسلامية بين الافراد داخل المجتمعات والتي تحدد لكل فرد من افراد هذه الدوله ما له من حقوق وما عليهم من الواجبات بلا فرق او تمييز بين فرد واخر.

5: ان لكل دولة في العالم نظامين نظام داخلي ونظام خارج النظام الداخلي يكون مسؤول عن ادارة العلاقات الداخلية والنظام الخارجي يكون مسؤول عن اداره العلاقات الخارجية او تعامل الدولة مع باقي الدول ويتميز النظام الداخلي بكثره انقساماته وتعدداته فهنالك نظام برلماني وهنالك نظام جمهوري هنالك نظام ملكي وكذلك لكل هذه الانظمة اليات وطرق للحكم ولادارة السلطه داخلها وهذا ما تحدده البيئه الداخليه للدولة .

المصادر

ابن فارس، أبي الحسن احمد بن زكريا. (1996). معجم *مقاييس اللغة*. (أنس محمد الثاني، المحرر) القاهرة: دار الحديث.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن على. (1999). *لسان العرب* (المجلد 3). بيروت: دار احياء التراث العربي.

الأصفهاني، أبي القاسم الحسن الراغب. (2008). *المفردات في غريب القرآن*. (هيثم لعيبي، المحرر) بيروت: دار أحياء التراث العربي.

البدري، عادل عبد الرحمن. (2009). *معالم الفكر السياسي ونظرية الدولة في الاسلام* (المجلد 1). ايران: المجمع العلمي للتقريب بين المذاهب الاسلامية.

بدوي، أحمد زكي. (2004). معجم *المصطلحات السياسية والدولية* (المجلد 2). مصر: دار الكاتب المصري.

برادن، كريس. (2004). *فهم العلاقات الدولية* (المجلد 1). دبي: مركز الخليج للأبحاث.

البركتي، محمد عميم المجددي. (2003). *التعريفات الفقهية* (المجلد 1). باكستان: دار الكتب العلمية.

البنا، حسن. (1984). مجموعة *رسائل حسن البنا*. المكتبة الوقفية.

البهي، ايناس محمد ، و المصري، يوسف. (2013). *النظم الدولية بين الشريعة والقانون الدولي الخاص* (المجلد 1). مصر: المركز القومي للأصدارات القانونية.

حسن، صبيح محمد. (2018). حقوق الاطفال بين التربية والدين. الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الاساسية ،(الإصدار العدد 104) *مجلة كلية التربية الاساسية*.

توفيق، سعد حقي. (2017). *مبادئ العلاقات الدولية* (المجلد 1). (عماد الدين فاس، المترجمون) بيروت: شركة العاتك.

الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف. (1983). معجم *التعريفات* (المجلد 1). (محمد صديق المنشاوي، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.

الجواهري، أبي نصر اسماعيل بن حماد. (2009). *تاج اللغة وصحاح العربية* (المجلد 1). (محمد محمد تامر، المحرر) مصر: دار الحديث.

حاشوش، هاجر دوير. (2023). الديمقراطية والسلطة أختلاف المفاهيم وأمكانية التوفيق في الفكر الاسلامي.الجامعة المستنصرية، *مجلة كلية التربية*(العدد 2).

رضا، محمد رشيد. (1898). مجلة المنار. *مقال الجنسية والدين الإسلامي*.

زنجاني، عباس حميد. (2010). *الفكر السياسي في الاسلام المبادئ والأطر العامة* (المجلد 1). (ضياء الدين الخزرجي، المترجمون) بيروت: دار الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي.

زيدان، عبد الكريم. (1982). *بحوث فقهية* . بيروت: مؤسسة الرسالة.

سيد قطب، إبراهيم حسين الشاربي. (2004). *في ظلال القرآن* (المجلد 2). مصر: دار الشروق.

السبحاني، جعفر. (2009). *مفاهيم القران* (المجلد 1). بيروت: مؤسسة التاريخ العربي.

السهلاني، حيدر. (2013). *التمثيل النيابي، دراسة في الأسس والمباني* (المجلد 1). بيروت: العارف للمطبوعات.

السوسرة، عبد الحميد محمد. (2005). *أسس العلاقات الدولية في الاسلام* (المجلد 1). بيروت: دار ابن حزم.

شريف، عمر. (1991). *نظام الحكم والأدارة في الدولة الاسلامية*. معهد الدراسات.

الشيرازي، صادق الحسيني. (2000). *السياسة من واقع الاسلام*. دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر.

الصافي، لؤي. (1996). *العقيدة والسياسة. معالم نظرية عامة للدولة الاسلامية* (المجلد 1). الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الاسلامي.

فوزي حامد، و عادل عاصي. (2022). *مفهوم الاخلاق عند يحيى بن عدي*. الجامعة المستنصرية / كلية الاداب(الإصدار العدد 26) ، *مجلة الفلسفة*.

الصدر، محمد باقر. (2010). *الاسلام يقود الحياة* (المجلد 1). وزارة الارشاد الاسلامي.

الصدر، محمد باقر. (2013). *المجتمع الفرعوني* (المجلد 1). بغداد: دار المجتبى.

عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح. (2006). *الموسومة المسيرة للمصطلحات السياسية*.

عبد المنعم، محمود عبد الجبار. (2002). *معجم المصطلحات والالفاظ الفقهية*. مصر: دار الفضيلة.

عبيد، زيدان خلف. (2021). *حقوق الانسان والعلاقات الدولية* (المجلد 1). بغداد: مركز العراق للدراسات.

العلوي، ياسر. (2014). *معجم المصطلحات السياسية* (المجلد 1). البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية في البحرين.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (2003). *كتاب العين* (المجلد 1). (عبد الحميد هنداوي، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.

الفيروزآبادى، أبو طاهر محمد بن يعقوب. (2005). *القاموس المحيط* (المجلد 8). بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.

قراءتي، محسن. (2013). *تفسير النور*. (عباس صافي، المترجمون) بيروت: دار المؤرخ العربي.

مشالي، محسن كاظم، و حسين، الاء. (2023). التكوين العقدي السليم وأثره في تعزيز منظومة القيم في المجتمع.الجامعة المستنصرية *مجلة كلية التربية*(العدد 2).

كرم، عبد الوهاب. (1987). *معجم المصطلحات القانونية* (المجلد 1). بيروت: مكتبة النهضة العربية.

المبارك، محمد. (1989). *نظام الإسلام والحكم والدولة*. بيروت: دار الفكر.

مجمع اللغة العربية. (2011). *المعجم الوسيط* (المجلد 5). القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

مجموعة من الباحثين. (2017). *الإسلام والقانون الدولي الإنساني* (المجلد 3). (رعد احجاج، المترجمون) بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي.

مرسي، عبد الحميد. (1986). *العلاقات الإنسانية* (المجلد 1). مصر: مكتبة وهبة.

مصطفوي، محمد. (2008). *الأصول العامة لنظام التشريع* (المجلد 1). بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي.

مهدي، أيلاف عواد. (2023). الروح والنفس في القرآن الكريم دراسة دلالية. الجامعة المستنصرية ، *مجلة كلية التربية*(العدد 2).

المؤمن، علي. (2004). *النظام السياسي الأسلامي الحديث* (المجلد 1). بغداد: دار روافد ومؤسسة الرسول الأعظم العلمية.

References

A group of researchers. (2017). *Islam and international humanitarian law* (Vol. 3). (Raad Ahjaj, the translators) Beirut: Hadara Center for the Development of Islamic Thought.

Abdel Kafi, Ismail Abdel Fattah. (2006). *Tagged march for political terms*.

Abdel Moneim, Mahmoud Abdel Jabbar. (2002). *A dictionary of jurisprudential terms and terms*. Egypt: Dar Al-Fadila.

Al-Alawi, Yasser. (2014). *Dictionary of Political Terms* (Volume 1). Bahrain: Bahrain Institute for Political Development in Bahrain.

Al-Badri, Adel Abdel-Rahman. (2009). *Features of political thought and state theory in Islam* (Volume 1). Iran: Scientific Academy for Bringing Islamic Sects Together.

Al-Bahi, Enas Muhammad, and Al-Masry, Youssef. (2013*). International systems between Sharia and private international law* (Volume 1). Egypt: National Center for Legal Publications.

Al-Banna, Hassan. (1984). *Collection of Hassan Al-Banna's letters*. Endowment Library.

Al-Barakti, Muhammad Amim Al-Mujaddidi. (2003). *Jurisprudential Definitions* (Volume 1). Pakistan: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Al-Farahidi, Al-Khalil bin Ahmed. (2003). *The Book of the Eye* (Volume 1). (Abdul Hamid Hindawi, editor) Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Al-Fayrouzabadi, Abu Taher Muhammad bin Yaqoub. (2005). *Ocean Dictionary* (Vol. 8). Beirut: Al-Resala Foundation for Printing, Publishing and Distribution.

Al-Isfahani, Abu Al-Qasim Al-Hasan Al-Raghib. (2008). *Vocabulary in the strange Qur'an*. (Haitham Laibi, editor) Beirut: Arab Heritage Revival House.

Al-Jawahiri, Abu Nasr Ismail bin Hammad. (2009). *Crown of Language and Sahih Arabic* (Volume 1). (Muhammad Muhammad Tamer, editor) Egypt: Dar Al-Hadith.

Al-Jurjani, Ali bin Muhammad Al-Sayyid Al-Sharif. (1983*). Dictionary of Definitions* (Volume 1). (Muhammad Siddiq Al-Minshawi, editor) Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Al-Mubarak, Muhammad. (1989). *Islamic system, government and state*. Beirut: Dar Al-Fikr.

Al-Mumen, Ali. (2004). *The Modern Islamic Political System* (Volume 1). Baghdad: Dar Rawafid and the Scientific Foundation of the Great Prophet.

Al-Sadr, Muhammad Baqir. (2010). *Islam leads life* (Volume 1). Ministry of Islamic Guidance.

Al-Sadr, Muhammad Baqir. (2013). *Pharaonic Society* (Volume 1). Baghdad: Dar Al-Mujtaba.

Al-Safi, Louay. (1996). *Doctrine and politics. Features of a general theory of the Islamic state* (Volume 1). United States of America: International Institute for Islamic Thought.

Al-Sahlani, Haider. (2013). *Parliamentary representation, a study in foundations and buildings* (Volume 1). Beirut: Al-Arif Publications.

Al-Shirazi, Sadiq Al-Husseini. (2000). *Politics from the reality of Islam*. Dar Al-Ulum for investigation, printing and publishing.

Al-Sousra, Abdel Hamid Muhammad. (2005). *Foundations of international relations in Islam* (Volume 1). Beirut: Dar Ibn Hazm.

Arabic Language Academy. (2011). *Intermediate Dictionary* (Volume 5). Cairo: Shorouk International Library.

Badawi, Ahmed Zaki. (2004). *Dictionary of Political and International Terms* (Volume 2). Egypt: Dar Al-Katib Al-Masry.

Braden, Chris. (2004). *Understanding International Relations* (Volume 1). Dubai: Gulf Research Centre.

Hashish, Hajar Dower. (2023). *Democracy and authority, different concepts and the possibility of reconciliation in Islamic thought*. College of Education Journal (Issue 2).

Ibn Manzur, Muhammad bin Makram bin Ali. (1999). *Lisan al-Arab* (Volume 3). Beirut: Arab Heritage Revival House.

Ibn Faris, Abu Al-Hasan Ahmed bin Zakaria. (1996). *Dictionary of language standards*. (Anas Muhammad Al-Thani, editor) Cairo: Dar Al-Hadith.

Karam, Abdul Wahab. (1987). *Dictionary of Legal Terms* (Volume 1). Beirut: Arab Nahda Library.

Kazem, Mohsen, and Hussein, Alaa. (2023). *Proper ideological formation and its impact on strengthening the value system in society*. College of Education Journal (Issue 2).

Mahdi, Elaf Awad. (2023). *The spirit and soul in the Holy Qur'an, a semantic study*. College of Education Journal (Issue 2).

Morsi, Abdel Hamid. (1986). *Human Relations* (Vol. 1). Egypt: Wahba Library.

Mostafawi, Muhammad. (2008). *General principles of the legislative system* (Volume 1). Beirut: Hadara Center for the Development of Islamic Thought.

My reading, Mohsen. (2013). *Interpretation of light*. (Abbas Safi, the translators) Beirut: Arab Historian House.

Obaid, Zidane Khalaf. (2021*). Human Rights and International Relations* (Volume 1). Baghdad: Iraq Center for Studies.

Reda, Muhammad Rashid. (1898). *Al-Manar Magazine*. Nationality and Islamic religion essay.

Sayyid Qutb, Ibrahim Hussein Al Sharbi. (2004). *In the Shadows of the Qur'an* (Volume 2). Egypt: Dar Al-Shorouk.

Sherif, Omar. (1991). *The system of government and administration in the Islamic state*. Institute of Studies.

Subhani, Jaafar. (2009). *Concepts of the Qur'an* (Volume 1). Beirut: Arab History Foundation.

Tawfiq, Saad Haqqi. (2017). *Principles of International Relations* (Volume 1). (Imad al-Din Fez, the translators) Beirut: Al-Atak Company.

Zanjani, Abbas Hamid. (2010*). Political thought in Islam, general principles and frameworks* (Volume 1). (Dia al-Din al-Khazraji, the translators) Beirut: Dar al-Hadara for the Development of Islamic Thought.

Zidane, Abdul Karim. (1982). *Jurisprudential research*. Beirut: Al-Resala Foundation.